NGO COMMITTEE
SOCIAL DEVELOPMENT

www.ngosocdev.org
@NGOCSocD
ngosocialdevelopment@gmail.com

إعلان المجتمع المدني

للدورة الثالثة والستين من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية حول الموضوع ذي الأولوية

"تعزيز التضامن، والإدماج الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي لتسريع تنفيذ التزامات إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل قمة العالم للتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى تنفيذ أجندة 2030 للتنمية المُستدامة"

نقترب بطابع الإلحاح من هذه اللحظة في تاريخ الأمم المتحدة. تأسست لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية في لحظة ثائرة وقت إعلان كوبنهاغن ومنصة العمل قبل ما يقرب من 30 عامًا. تظل الوعود بإنهاء الفقر، وتحقيق التوظيف الكامل والشمول الاجتماعي شيئًا ملهمًا. منذ ذلك الوقت، ونحن نواصل هذا العمل مع أهداف التنمية الألفية، تلتها أهداف التنمية المُستدامة، وقمة المستقبل لعام 2024، والاتجاه قدمًا نحو القمة العالمية الاجتماعية الثانية في 2025.

تتغير احتياجات الشعوب استجابةً لسياق سريع التطور. يرغب الناس في اتخاذ إجراءات أكثر استجابة لمواجهة التحديات الرئيسية. من الضروري إعادة التفكير في نهجنا الكامل تجاه المجتمع، وقبول التغيّر الاجتماعي والعدالة المتحولة وتنفيذهما. لم يُنتج النهج المنفصل والمجزأ النتائج المرجوة. يعتبر الإدماج الاجتماعي، والتضامن، والمرونة الأعمدة الأساسية للرخاء والأمن، كما نص عليه إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعي،[1] وما زالت هي المسارات الحاسمة لتسريع عملية التقدم، وتأسيس التعددية الفعّالة، وتنفيذ الإجراءات المترابطة والشاملة الضرورية لمستقبلٍ مُستدام.

نحو تحقيق هذا الهدف، نحن بصفتنا جهة فاعلة رئيسية في المجتمع المدني تُركز على التنمية الاجتماعية ندعو إلى ما يلي:

1- الإدماج الاجتماعي

في الوضع الحالي لعالمنا، يواجه الأشخاص المعرضون للخطر والمهمشون الظلم الاجتماعي، والتمييز، والاستبعاد في العديد - إن لم يكن في جميع - جوانب حياتهم اليومية. يجب علينا تعديل بعض الأنماط والمعايير الاجتماعية الثقافية بهدف القضاء على الوصمات، والتعصب، والأفكار الشائعة من جميع الأنواع وفي جميع المجالات. يبدأ التحول من داخل أنفسنا، من خلال رعاية العلاقات التي نريد رؤيتها في المجتمع وحمايتها - لكنها تتطلب أيضًا اتخاذ إجراءات جريئة لتصحيح الأضرار التاريخية وتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع. يجب أن توفر السياسات والبرامج الاجتماعية التحويلية التي تعزز الإدماج الاجتماعي فرصًا للعمل والتوظيف اللائقَين، والوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، والوصول إلى الخدمات العامة، وخاصةً التعليم، والإسكان، والرعاية الصحية، والحمايات الاجتماعية بما في ذلك الدخل الأساسي الشامل، ضمن إطار حقوق الإنسان. يجب أن يكون جميع الأفراد متساويين أمام القانون ويحق لهم الحماية المتساوية للقانون دون أي تمييز. تلعب الهوية القانونية دورًا شديد الأهمية لضمان وفاء المجتمع العالمي لوعده بعدم تجاهل أي شخص، كما هو منصوص عليه في أجندة 2030 ويجب أن يتضمن ذلك جميع الناس من الولادة حتى الوفاة. يجب أن نعمل على تعزيز المشاركة الفعّالة للمجتمعات والأشخاص المعرضين للخطر حتى يتسنى لنا تطوير سياسات ومشاريع فعّالة وكفؤة تتغلب على الإقصاء الاجتماعي.

2- التضامن

يتطلب التضامن القوي والفاعل أكثر من مجرد تقديم الموارد لتلبية احتياجات الأشخاص المتأثرين بالفقر، وأزمة المناخ، والأمراض، والهجرة القسرية، والحروب. إنه يتطلب منظورًا للخير العام، ونظامًا يدعم العدالة بين الأجيال ويضمن طريقة حياة عادلة وكريمة ومُستدامة. يعتمد التضامن على المبدأ الأساسي للعمل الجماعي ويستند إلى القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس والدول في مجتمعنا العالمي. يدعو التضامن إلى الابتعاد عن مصالحنا الشخصية أو الوطنية المحدودة واعتناق مسؤوليتنا

[1] إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، A/CONF.166/9الفصل الأول، المرفق الأول الفقرة 5، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، 1995، تاريخ الاطلاع: 1 آب/أغسطس 2023

المشتركة من أجل الخير العام. يجب أن يُؤخذ التغيير الهيكلي، بما في ذلك المُساءلة والشفافية، على محمل الجد وبشكل متسق بواسطة جميع الأطراف المعنية. يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية - وخاصةً تلك التي يقودها الشباب والنساء ومجتمعات السكان الأصليين - في المقدمة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية للمجتمع. يجب أن نعمل بقوة على تعزيز القرارات الشاملة والقابلة للمساءلة والشفافة بواسطة الجميع، وللجميع، من أجل تصور عالم مستقبلي مُستدام.

3- المرونة

إن الانتشار السريع والتكرار، جنبًا إلى جنب مع تعقيد وتداخل الأزمات التي تتراوح بين المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يُبرز أهمية تنمية المرونة الاجتماعية؛ حيث تُعرّف الأخيرة على أنها قدرة الأفراد والمجتمعات على التكيّف والتعافي والازدهار في مواجهة الاضطرابات العصيبة. تُغذى المرونة بشكل أفضل بواسطة عدسة إنسانية مركزية وقائية تبني بشكل استباقي القدرات التكيّفية، والتي يمكننا التعلم منها من حكمة ومعرفة الأجداد في المجتمعات الأصلية. المرونة ليست ثابتة؛ بل تتضمن التعوّد المستمر والتعلّم والتحول والتكيّف مع التحديات الجديدة التي تسمح بالاستدامة على المدى الطويل. هناك حاجة ملحة لإنشاء أنظمة حماية اجتماعية مرنة وذات رؤية مستقبلية تستفيد من البيانات المتاحة. إن الاستثمار في الضمان الاجتماعي يُمكّن الناس من التكيّف مع التغيرات في الاقتصاد وسوق العمل، مما يدعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة. يمكن أن يُسهّل التعاون بين الحكومات تبادل المعلومات والموارد وأفضل الممارسات، فضلًا عن تأسيس بناء القدرات بهدف تعزيز المرونة الجماعية التي ستواجه بشكل استباقي التحديات المستقبلية. علاوةً على ذلك، يجب أن يستند التماسك الاجتماعي والمرونة إلى بنية مالية أكثر عدلًا وفعّالية وإنصافًا. إن تعزيز تخفيف الديون للدول التي تُعاني من ضغوط الديون، بالإضافة إلى التعاون الضريبي الشامل والفعّال، كلها أمور أساسية عند بناء المرونة الاجتماعية.

دعوة إلى العمل

إنه مع الأخذ بعين الاعتبار ما سبق، ندعو نحن، أعضاء لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية، الدول الأعضاء إلى:

- ضمان التمتع العادل ببيئة صحية وآمنة، وبسكنٍ ميسورٍ وكافٍ، وغذاءٍ مُغذٍ بتكلفة منخفضة، ورعاية صحية ذات جودة، ودخل أساسي، وبنية تحتية وخدمات عامة، بما في ذلك الوصول إلى المياه، والصرف الصحي، ودعم رعاية الأسرة، والطاقة، والخدمات المالية، والتكنولوجيا الرقمية.

- تأسيس أرضيات وأنظمة حماية اجتماعية وطنية قائمة على حقوق الإنسان وممولة جيدًا، والتي ستدعم السكان المتأثرين بتغير المناخ، والأوبئة، والاضطرابات الاقتصادية وسوق العمل.

- تمديد تخفيف الديون وإلغائها للدول الأقل نموًا بناءً على قيم العدالة والتضامن مع إنشاء آلية فعّالة لتسوية الديون السيادية التابعة للأمم المتحدة لدعم هذه العملية.

- الاعتراف بالرعاية كمسؤولية اجتماعية أساسية بواسطة تبني استراتيجيات للاستجابة إلى الاحتياجات المتزايدة لرعاية الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ومواجهة مشكلة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

- تعزيز المشاركة الفعّالة للأشخاص المعرضين للخطر - بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النساء والأطفال، والشباب، وكبار السن، والشعوب الأصلية، والأشخاص الذين يعانون من التشرد، واللاجئين، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المُهجّرين بسبب الكوارث الطبيعية، والأشخاص الذين يعانون من الفقر الاقتصادي - في تصميم وتنفيذ وتقييم استجابات السياسات لتحقيق نتائج فعّالة ومؤثرة.

بعد ثلاثين عامًا من القمة العالمية الأولى للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، لا تزال أهدافها موضوعية كما كانت دائمًا. مع التغير الكبير في السياق العالمي منذ عام 1995، نحتاج إلى تصوّر عالم مختلف، أقل هشاشة وأكثر استدامة. يجب أن نتخيل نوعًا جديدًا من المجتمع الذي نعيش فيه والذي ستعيش فيه الأجيال القادمة. يجب أن يكون التركيز على وضع العدالة والناس والكوكب في المقدمة الرئيسية. نحتاج إلى نظام اجتماعي مُتجدد. يجب تأسيس عمليات مشاركة رئيسية. يجب أن نلتزم بالتغيير المنهجي والهيكلي، مع جعل حقوق الإنسان شيء أساسي، من أجل رفاهية الناس والأرض. يجب أن نُعيد توازن العلاقات بين الدولة والمجتمع والأسواق والطبيعة. يجب أن نُنشط سياسات مُستدامة وأنظمة إنذار مبكر. إن الحلول التعاونية المتعلقة بالأزمات والمتداخلة بين جميع أصحاب المصلحة عبر الدول والمناطق هي المسار الوحيد الذي يمكن من خلاله تسريع التنمية الاجتماعية وتحقيقها.